٨ - يطلب كذلك إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية أن تقدم المساعدة والدعم لتحسين واستكمال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في المجالات المحددة في جدول أعمال البحث ، بما في ذلك مواصلة تطوير المنهجيات وإجراء بحوث بشأن طرق تعزيز المفاهيم والمسائل الآخذة في الظهور أو التي لم تحل ، وإدخال تحسينات على التوصيات الراهنة في ضوء الخبرة المكتسبة من التنفيذ ؛

٩ - يوافق على أن تؤدي اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ، كل في إقليمها ، دوراً رئيسياً في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ويحث الأمين العام على أن ينسق ، على مستوى عال ، تعبئة الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ، بما في ذلك الدعم الضروري للبلدان واللجان الإقليمية .

الجلسة العامة ٣٠
١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣

٦/١٩٩٣ - الدورة الاستثنائية للّجنة الإحصائية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية قد أتمت إجراء استعراض جوهري لهيكل وتشغيل النظام الإحصائي الدولي [٦] وقدمت ، نتيجة لذلك ، توصيات ومقررات من أجل تعزيز النظام الإحصائي الدولي من بينها ما يلي :

(أ) إنشاء فريق عامل معني بالبرامج الإحصائية الدولية وتنسيقها يكون أكثر نشاطاً ، للقيام فيما بين دورات اللجنة الإحصائية برصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون في إطار النظام الإحصائي الدولي ،

(ب) إنشاء شعب إحصائية معززة تابعة للّجان الإقليمية للأمم المتحدة وعقد مؤتمرات إقليمية معززة لكبار الخبراء الإحصائيين الوطنيين في جميع المناطق الخمس بشأن مسؤوليتهم عن التنمية الإحصائية في مناطقهم ،

(ج) إقامة علاقات عمل أكثر فعالية بين اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية ، واللجنة الإحصائية والفريق العامل ،

(د) إنشاء ست فرق عمل لتكون بمثابة آلية من أجل إعداد برنامج عمل أكثر تكاملاً فيما بين المنظمات الدولية في مجالات المواضيع التالية : الحسابات القومية ، والإحصاءات الصناعية وإحصاءات التشييد ، وإحصاءات التجارة الدولية ، وإحصاءات المالية ، وإحصاءات الأسعار ، وإحصاءات البيئة ،

وإذ يلاحظ أيضاً أن اللجنة الإحصائية أكدت في دورتها السابعة والعشرين المعقودة في الفترة من ٢٢ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ١٩٩٣ [٦] على أهمية تنفيذ نظام الحسابات القومية المنقح في جميع أنحاء العالم وأوصت بالإجماع باعتماده ، وتأييد اعتزام مواصلة البحوث في المواضيع التي لم تحسم بعد وتناول الجوانب المقبلة للحسابات ،

وإذ يدرك أن من المقرر عقد الدورة الثامنة والعشرين للّجنة في عام ١٩٩٥ ،

١ - يقرر عقد دورة استثنائية للّجنة تتراوح مدتها بين ٤ أيام و ٥ أيام في عام ١٩٩٤ للأغراض التالية :

(أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات والمقررات الرامية إلى تعزيز نظام الإحصاءات الدولية بصفة عامة ؛

(ب) رصد التقدم المحرز في تنفيذ نظام الحسابات القومية المنقح واستعراض الخطط اللازمة لإجراء مزيد من أعمال البحث الأساسية التي تم تحديدها بالفعل ؛

٢ - يقرر أيضاً ضرورة تنفيذ أحكام هذا القرار في حدود الميزانية المعتمدة التي وضعتها الجمعية العامة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ .

الجلسة العامة ٣٠
١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣

٧/١٩٩٣ - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ويحيط علماً بقرار الجمعية ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ،

وإذ يلاحظ مع القلق أن نتائج مؤتمر إعلان التبرعات للأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ لصالح الأنشطة الإنمائية كانت أدنى بكثير من المستويات المتوقعة وأن الاتجاه الحالي للتبرعات بالمعايير الحقيقية لصالح الصناديق والبرامج ، لا سيما التبرعات الأساسية ، اتجاه هبوطي ،

وإذ يكرر تأكيد أن الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون ، في جملة أمور ، طابعها العالمي والطوعي والقائم على المنح والحياد وتعدد الأطراف وأن الحكومات المتلقية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنسيق جميع أنواع المساعدات الخارجية ،

١ - يحيط علماً بالتقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ [٧] ، بما في ذلك مرفقاته المتعلقة بمذكرة الاستراتيجية القطرية والتنفيذ الوطني والنهج البرنامجي ؛

٢ - يحث رؤساء الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة على زيادة بذل كل الجهود لتحسين كفاءة وفعالية منظماتهم ، وعلى إبلاغ مجالس إداراتها بالتدابير المتخذة في هذا الصدد في تقاريرهم السنوية ؛

٣ - يحث البلدان المتقدمة النمو ، لا سيما البلدان التي لا يتناسب أداؤها العام مع قدرتها ، مع مراعاة الأهداف المحددة للمساعدة الإنمائية الرسمية ، بما في ذلك الأهداف التي حُددت في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً [٨] والمستويات الحالية للإسهام ، على أن تزيد بصورة جوهرية من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها ، بما في ذلك التبرعات التي تقدمها للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يسعى إلى ضمان أن يتم بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٤ وضع منهجية فعّالة لتقييم النهج البرنامجي ، على النحو المطلوب في الفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ ، وإلى استعراض التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة لتعزيز زيادة تكامل أنشطتها مع برامج التنمية الوطنية وفي إتاحة دعم أكثر تماسكاً من منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك إجراء تقييم للخبرة المكتسبة في التنفيذ على الصعيد الميداني من الإطار المشترك لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالنهج البرنامجي ؛

٥ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يجري استعراضاً للتقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في تطبيق التنفيذ الوطني على المستوى القطري ، بما في ذلك إجراء تقييم للخبرة المكتسبة في التنفيذ على المستوى الميداني للمبادىء التوجيهية المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني ، الواردة في التقرير المرحلي عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ [٧] ؛

٦ - يدعو الأمين العام إلى أن يتيح بصفة منتظمة المعلومات لجميع البلدان المشاركة فيما يتعلق بالخطوات المتخذة طبقاً لأحكام الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ التي تتناول مذكرة الاستراتيجية القطرية ، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالحلقة الدراسية المقبلة عن هذا الموضوع ، التي ستعقد في المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو ، إيطاليا ؛

٧ - يشدد على الحاجة إلى أن تؤخذ في الاعتبار الكامل العوامل المحددة في الفقرة ٣٨ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ بغية ضمان التسيير الفعّال لنظام المنسق المقيم ، ويدعو أجهزة منظومة الأمم المتحدة ، على المستوى القطري ، إلى أن تسهم ، حسب الاقتضاء ، في تقديم الموارد اللازمة لمساعدة المنسق المقيم على الوفاء بمسؤولياته ؛

٨ - يشدد على الأهمية التي يوليها للتنفيذ المبكر والكامل للفقرات ٣٩ إلى ٤١ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ ، فيما يتعلق بتعزيز نظام المنسق المقيم ودعمه ، بما في ذلك تنفيذ الفقرتين الفرعيتين ٣٩ (د) و(ز) المتعلقتين بتوسيع نطاق مجموعة الفنيين المؤهلين المتخصصين في التنمية الجديرين بالتعيين كممثلين مقيمين أو منسقين مقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتعزيز مسؤولية وسلطة المنسق المقيم في تخطيط البرامج وتنسيقها ؛

٩ - يؤكد أهمية تحقيق تقدم في وقت مبكر فيما يتعلق باللامركزية وتفويض السلطة إلى المكاتب الميدانية في سياق تعزيز تحمل المسؤولية ، بما في ذلك سلطة الموافقة في نطاق البرامج الموافق عليها ؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام زيادة تطوير برنامج العمل لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ الوارد في المرفق الأول من تقريره [٧] ، بغية وضع أهداف موجهة إلى تحقيق نتائج ؛

١١ - يشدد على الحاجة إلى أن تركز التقارير المقبلة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ على النتائج والمخرجات لأنشطة منظومة الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة أنشطتها على الصعيد الميداني ، بدلاً من التركيز على المدخلات ؛

١٢ - يطلب إلى منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة ، أن تكرس موارد كافية من أجل التنفيذ المنسق والفعّال لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ ، بما في ذلك عن طريق إجراء الانتدابات المؤقتة للموظفين من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة ؛

١٣ - يقرر أن يستعرض تنفيذ القرار الراهن في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤ ، كجزء من استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المطلوب بموجب الفقرة ٥٤ من ذلك القرار .

الجلسة العامة ٤٠
٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٣

٨/١٩٩٣ - العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قراره ١٣/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ ،